

الفلسطينية والحالات العالمية الأخرى. إذ يواجه الفلسطينيون مجتمعاً متكاملًا قائمًا بذاته، بمعيار أن الاسرائيليين ليسوا «فرعاً» لوطن اسرائيلي قائم في مكان آخر، على نحو ما كان الفرنسيون في الجزائر أو روديسيا/زيمبابوي، ويتعرض الفلسطينيون إلى الاقتلاع والاجلاء وليس مجرد الاستبداد والاستغلال، في محاولة لانكار وجودهم الوطني ومحو ذكراهم من التاريخ. ويفسر ذلك ضرب المواطنين الاسرائيليين بلا تمييز بين عسكري ومدني أو موظف وغير موظف أو ضابط وجندي وما إلى ذلك. كما يفسر ذلك أيضاً عدم التعرض إلى المواطنين الفلسطينيين، من موظفي الادارات المدنية كالشرطة والقضاة وغيرهم (التابعين قانونياً للاردن وليس اسرائيل) وحتى من متعاملين مع سلطات الاحتلال، سوى في أندر الحالات، بسبب الضرورة المطلقة للحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني ولعدم التعرض لأية أطر ومؤسسات تضفي نوعاً من الكيانية على الفلسطينيين وتنقذهم من الشتات المعنوي القائم.

تفسر خصوصية الوضع التاريخي الفلسطيني لجوء الفلسطينيين إلى أشكال إرهابية معينة وامتناعهم عن أشكال أخرى، لكنها لا تدل، بالضرورة، على صحة أو فعالية الأشكال المتبعة. فهل تتناسب تلك الأشكال مع المصالح الفلسطينية بعيدة المدى؟ وهل تخدم حتى الأهداف المرغوبة الأكثر تواضعاً؟

يلاحظ في التجارب الثلاث المشار إليها أعلاه، أن الكلفة المالية والبشرية التي تحملتها كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في فيتنام والجزائر وقبرص، كانت باهظة بحيث فرضت إعادة النظر في المشروع الاستعماري على كل من القوى العظمى (بلغت الكلفة الاجمالية الاميركية ١٠ مليارات دولار سنوياً و٥٠ ألف قتيل<sup>(١٧)</sup>، والفرنسية ٥٥ مليار فرنك و١٧ ألف قتيل<sup>(١٨)</sup> - علماً أن ذلك شمل القتال النظامي وليس الارهاب فقط -؛ والبريطانية ٩٠ مليون جنيه استرليني، وهي الكلفة الدنيا<sup>(١٩)</sup>، ولم تبلغ كلفة محاربة العمليات الفلسطينية ذلك المستوى لدى اسرائيل، علماً بأنه يجب التنبية إلى افضليتين تتمتع بهما اسرائيل، وهما: عدم خضوع اسرائيل إلى المنطق الاقتصادي العادي، إذ تحصل على دعم مالي مباشر وغير مباشر، اميركي وغربي يتيح لها تحمل العبء الدفاعي المتزايد دون أن يتأثر موقفها السياسي؛ والثاني، قدرة اسرائيل على اتخاذ الاحتياطات المضادة للفلسطينيين دون تجبير طاقات مالية وبشرية إضافية كبيرة، بفضل «مسككة» المجتمع الاسرائيلي أصلاً؛ فلا يؤدي العمل العسكري الفلسطيني إلى إرهاب اسرائيل اقتصادياً أكثر مما تُرهبق أصلاً منذ ٢٧ سنة في مواجهة الجيوش العربية، إلا إذا نما وغطى جميع أنحاء الارض المحتلة.

ويلاحظ في التجارب التحررية الأخرى أيضاً أن المقاومين الوطنيين نفذوا معدلاً مرتفعاً جداً من النشاط العسكري العادي، والارهابي، حتى اضطرت القوى المحتلة إلى الرضوخ إلى مطالبهم. فقد نفذ المجاهدون السريون في العاصمة الجزائرية ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ عملية ارهابية شهرياً في اواسط العام ١٩٥٨<sup>(٢٠)</sup>، وقد بلغت قدرات تنظيم الجبهة الوطنية في الخارج حد تنظيم ٤٢٢ عملية في فرنسا خلال شهر واحد (٨/٢٤ - ٨/٢٨/١٩٥٨)<sup>(٢١)</sup>؛ بينما تمكن القبارصة من تنفيذ ٤١٦ عملية في شهر واحد في أوج نشاطهم (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧)<sup>(٢٢)</sup>، وقد افتخر قائدهم غريغاس بأنه لم ينفق سوى ٥٠٠٠٠٠ جنيه خلال أربع سنوات لتحضير وتنفيذ النشاط العسكري برمته<sup>(٢٣)</sup>.

لا يعني ما سبق أن الفلسطينيين لم ولن ينجحوا في عملهم العسكري لأنهم لم يكبدوا